

العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل: حالة بعض الشركات الجزائرية Factors Affecting Income Smoothing Practice: The Case of Some Algerian Companies

كيموش بلال

Kimouche Bilal

جامعة 20 أوت - سكيكدة (الجزائر)

b.kimouche@univ-skikda.dz

بن طبولة أشواق

Benteboula Achwaq

جامعة 20 أوت - سكيكدة (الجزائر)

مخبر الاقتصاد المالية وإدارة الأعمال ECOFIMA

a.benteboula@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2023/04/30

تاريخ القبول: 2023/01/30

تاريخ الاستلام: 2022/07/19

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استكشاف بعض العوامل المحددة لممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، حيث شملت 40 شركة خلال الفترة 2013-2020، بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية مقطعية. من أجل ذلك، تم تقسيم العينة إلى شركات ممهدة وغير ممهدة باستخدام نموذج "Eckel 1981"، ثم اختبار أثر كل من حجم الشركة، الربحية، المديونية، الكثافة الرأسمالية، والمدفوعات الضريبية في ممارسة تمهيد الدخل، من خلال نموذج للانحدار الخطي المتعدد. أشارت النتائج إلى أن سياسة تمهيد الدخل تتحدد بمستوى ربحية الشركة وكثافتها الرأسمالية، حيث تبين وجود تأثير لهاتين الخاصيتين في ممارسة تمهيد الدخل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير للحجم، المديونية والمدفوعات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: تمهيد الدخل، نموذج Eckel، الربحية، الكثافة الرأسمالية

تصنيف JEL: M40، M41

Abstract: The aim of this study is to explore some determinants of income smoothing practice in Algerian companies. The study included 40 companies during 2013-2020, depending on panel data. For that, the sample was divided into smoothing and non-smoothing companies using the "Eckel 1981" model, then the impact of company size, profitability, debt, capital intensity, and tax payments on income smoothing practice, was tested through a multiple linear regression model. The results indicated that income smoothing is determined by the profitability and capital intensity, while no impact of company size, debt, and tax payments was recorded.

Keywords: Income smoothing, Eckel model, Profitability, Capital intensity

JEL classification codes: M40, M41

1. مقدمة:

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها الأطراف ذات المصلحة في الشركة من أجل اتخاذ مختلف القرارات، كما تعد وسيلة لإشباع حاجات المستخدمين الذين يتطلعون دائما إلى معلومات دقيقة، تعكس بشكل دقيق الوضع المالي للشركة، مما استدعى البحث عن وسيلة للتحكم في جودة التقارير المالية، للوصول بها إلى مستوى الثقة والمصدقية والشفافية اللازمة. تسعى العديد من الشركات إلى تحميل تقاريرها المالية، مستغلة المرونة التي تتيحها المعايير والمبادئ المحاسبية، وباعتبار استقرار الدخل واستمراره معيار أساسي لتقييم أداء الشركات والحكم عليها، وعامل مهم لدعم ثقة المستثمرين، تلجأ الإدارة إلى انتهاج السلوك الانتهازي لإخفاء تقلبات الدخل وتخفيف حدتها، وهو ما يعرف بـ "تمهيد الدخل".

نال موضوع "تمهيد الدخل" حيزا كبيرا في الأدبيات المحاسبية، وأخذ اهتمام العديد من الباحثين من عدة جوانب، غير أن تلك الأدبيات ترتبط معظمها بالبيئات الاقتصادية المتقدمة، الأمر الذي استدعى دراسة سياسة تمهيد الدخل، والوقوف على محدداتها والعوامل المؤثرة فيها في البيئات الاقتصادية النامية والصاعدة، وبالتحديد في البيئة الجزائرية، نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية، وكذا القوانين والتنظيمات المحاسبية المعمول بها في كل دولة. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في توجيه الاهتمام عند تحليل التقارير المالية للشركات الجزائرية، والتنبؤ بالسلوكيات المحاسبية للإدارة الداعمة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية، وضبط جودة التقارير المالية، وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المرونة المحاسبية، سواء فيما يتعلق باختيار السياسات المحاسبية أو إعداد التقديرات المحاسبية، من الأسباب التي قد تؤدي إلى التلاعب بهدف الحصول على مستوى ثابت ومستقر من الدخل، بغية إرضاء المستثمرين وتلبية رغباتهم، لذلك يتم انتهاج سياسة تمهيد الدخل كأحد أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي، لما لها من تأثير في تقييم المستخدمين لجودة المعلومات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد عليها، لاسيما وأن هنالك إجماع في الأدبيات على أن تمهيد الدخل يرجع لأسباب ودوافع مختلفة، وعليه تكمن مشكلة البحث في وجود عدد من العوامل أو المحددات التي تؤثر في سلوك تمهيد الدخل من طرف الإدارة والتلاعب بالأرقام المحاسبية، وبناء عليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هي العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل بالشركات الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الانطلاق من الفرضيات الآتية:

- أ. **الفرضية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- ب. **الفرضية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لربحية الشركة في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- ت. **الفرضية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للرفع المالي في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- ث. **الفرضية الرابعة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للكثافة الرأسمالية في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- ج. **الفرضية الخامسة:** هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الضريبية في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، مما يساعد في توفير أساس للتنبؤ بالسلوك المحاسبي الذي قد تتبعه الإدارة للتأثير في المعلومات المحاسبية. كما تهدف الدراسة إلى توجيه جهود واهتمامات صانعي السياسات المحاسبية في البيئة الجزائرية نحو المجالات والمواقف التي يرجح أن يحدث فيها تمهيد للدخل.

الدراسات السابقة:

أ. دراسة (Moses, 1987): والتي كانت بهدف اختبار تأثير بعض العوامل في سلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل (حجم الشركة، الحصة السوقية، أجور العاملين، الخواطر الإدارية، ورقابة المالكين). من أجل ذلك، تم اختبار التغيرات المحاسبية في القوائم المالية لعينة مكونة من 212 شركة، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين سلوك تمهيد الدخل وكل من حجم الشركة وخطط المكافآت، في حين لم تسجل أي علاقة بين سلوك تمهيد الدخل والعوامل الأخرى.

ب. دراسة (Soumehsaraei, Rezazadeh, و Gholizadeh, 2014): هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من إدارة الربح الحقيقي (التدفق النقدي التشغيلي) وإدارة الربح المحاسبي (المستحقات التقديرية) من منظور تمهيد الدخل، بالاعتماد على القوائم المالية لـ 100

شركة مدرجة في سوق طهران المالي خلال الفترة 2002-2011. وقد أظهرت النتائج أن المديرين يستخدمون كلا من إدارة الربح المحاسبي وإدارة الربح الحقيقي معاً كمكملين لتمهيد الدخل، وأوصت الدراسة بعمل نموذج للمقارنة بين التدفقات النقدية والمستحقات التقديرية.

ت. دراسة (شخاترة و الخوري، 2014): هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف فيما إذا كانت الشركات المدرجة في سوق عمان المالي تمارس سياسة تمهيد الدخل، وفيما إذا كانت خصائص الشركات تؤثر في مستوى هذه الممارسة، وذلك باستخدام عينة من 45 شركة خدمية خلال الفترة 2005-2009، بالاعتماد على نموذج (Eckel، 1981)، من خلال ثلاث مستويات للدخل هي: الدخل التشغيلي، الدخل قبل الضريبة، الدخل الصافي. خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة لكل من ربحية الشركة وتوزيعات الأرباح بسياسة تمهيد الدخل، بينما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بقية العوامل وتمهيد الدخل.

ث. دراسة (جهماني، 2001): والتي كانت بهدف استكشاف مدى وجود ممارسات لتمهيد الدخل في الشركات الأردنية، باستخدام عينة مكونة من 60 شركة مدرجة في بورصة عمان، من بينها 42 شركة صناعية و 18 شركة خدمية. توصلت الدراسة إلى وجود ممارسات لتمهيد الدخل في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مع عدم وجود أي فروق بين القطاعات أو أحجام الشركات فيما يخص ممارسات تمهيد الدخل.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم تمهيد الدخل:

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم تمهيد الدخل، وبالرغم من تباين التعاريف، إلا أنها تصب في معنى واحد. يعرف (Copeland، 1968) تمهيد الدخل بأنه "تعديل تقلبات الدخل من سنة لأخرى، عن طريق تحويل المكاسب من سنوات الذروة إلى سنوات الركود". أما (Imhoff، 1981) فيرى بأن تمهيد الدخل هو "حالة خاصة من عدم كفاية وملاءمة الإفصاح عن المعلومات المالية، بطريقة مصطنعة لتقليل التقلب في الدخل".

حسب (Koch، 1981) فإن تمهيد الدخل يشمل "الوسائل المستخدمة من قبل الإدارة لتخفيف تقلبات الدخل المعلن نسبة إلى الدخل المستهدف، من خلال التلاعب بالمتغيرات الحقيقية، كالتوقيت وحجم المعاملات، أو المتغيرات الوهمية كالسياسات المحاسبية وتغييرها". أما حسب (Belkaoui، 2004) فإن تمهيد الدخل هو "تسوية مقصودة للدخل المعلن، بغية

الوصول إلى الاتجاه المرغوب، إذ يعبر عن رغبة الإدارة في تخفيض الانحرافات غير الطبيعية في الدخل في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً".

مما سبق يمكن القول أن تمهيد الدخل هو سلوك تقوم به الإدارة قصد تقليل وتخفيض التقلبات غير العادية في الدخل المعلن عنه إلى الحد الممكن، وذلك من خلال استغلال المرونة والثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية والتنظيمات المطبقة.

2.2. أبعاد تمهيد الدخل:

تشير أبعاد تمهيد الدخل إلى طبيعة ونطاق الممارسات والأنشطة المستخدمة لتمهيد الربح المعلن عنه، وقد بينت مختلف الأدبيات أن هناك بعدين أساسيين لتمهيد الدخل وهما:

أ. **تمهيد الدخل الطبيعي (غير المقصود):** يكون نتيجة العمليات والأنشطة العادية دون تدخل الإدارة، بمعنى آخر يعبر تمهيد الدخل الطبيعي عن طريقة التسوية التي تحدث بشكل طبيعي، والتي هي نتيجة العملية الطبيعية لتوليد الأرباح في الشركة دون أي عوامل غير طبيعية (Rezazadeh, Soumehsaraei, و Gholizadeh, 2014).

ب. **تمهيد الدخل المقصود:** ويشمل الحالات الآتية:

- **التمهيد الحقيقي للدخل:** يتم من خلال قرارات تشغيلية متعلقة بالمعاملات الاقتصادية، عن طريق المناورة بإيرادات ومصروفات الفترة، وإحداث التأثير المطلوب في الدخل المعلن عنه، مما يعني أن التسوية الحقيقية تكون في توقيت المعاملات استناداً إلى تأثيرها في مستوى الدخل، كما هو الحال مع تأجيل المبيعات في نهاية الفترة (Chong, 2006).

- **التمهيد المحاسبي للدخل:** يسمى أيضاً التمهيد المصطنع أو الوهمي، ويعتمد على تدخل الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية للتقليل من تقلبات الأرباح بين الفترات المختلفة، إذ لا يؤثر بشكل مباشر في التدفقات النقدية، بل يؤثر في بعض الأرقام المحاسبية، كتحويل المبالغ بين الفترات (عقيل، 2003، صفحة 22).

- **تمهيد الدخل من خلال التصنيف:** يتم من خلال وقوع الأحداث أو الاعتراف بها أو ما يسمى بالتوقيت المخطط (مثل البحث والتطوير والصيانة والإعلان وبرامج التدريب)، من خلال التوزيع الزمني للأحداث (رسملة أو إطفاء نفقات البحث والتطوير)، أو من خلال تصنيف فقرات بيان الدخل (تصنيف بعض بنود المكاسب والخسائر على أنها عادية أو غير عادية) (Khalid, Saadaby, و Waheeb, 2020، صفحة 6).

3.2. دوافع تمهيد الدخل:

إن مشكلة عدم تماثل المعلومات وتضارب الوكالات والعقود تخلق بيئة تتيح للمديرين المشاركة في السيورة المحاسبية، بما يتيح لهم تعزيز مصالحهم (الدوافع الانتهازية)، من ناحية أخرى فإنها تخلق فرص لهم لاستخدام سلطتهم التقديرية لتوصيل المعلومات بطريقة مناسبة للمستثمرين (الدوافع المعلوماتية) (Sun و Rath، 2008).

أ. **الدوافع الانتهازية:** ينظر هنا إلى تمهيد الدخل كإجراء يتخذه المديرون لتضليل المستخدمين بشأن أداء الشركة، بما يسمح لهم تعظيم منافعهم الشخصية. تؤكد العديد من الدراسات التي أجريت في السياق الأمريكي أن المديرين لديهم حوافز لإدارة المعلومات المحاسبية لأسباب انتهازية (Fakhfakh، 2009، صفحة 60). يتبنى مدخل السلوك الانتهازي وجهة نظر مفادها أن المديرين يستخدمون عدم التماثل المعلوماتي لتعظيم منافعهم فيما يتعلق بالتعامل مع عقود التعويضات والديون واللوائح.

ب. **الدوافع المعلوماتية:** ينظر هذا الجانب نظرة تفأؤلية لتمهيد الدخل، باعتبار أن المديرين لديهم معلومات خاصة عن الشركة، يجب توصيلها إلى المستخدمين لتمكينهم من تقييم الشركة بشكل صحيح. فوفقا لنظرية الإشارة فإن اختيار السياسات المحاسبية يعد وسيلة لتوصيل إشارات للمستخدمين، وبالتالي يمكن تفسير تمهيد الدخل بأنه رغبة المديرين في بعث إشارات للسوق حول الأداء المستقبلي للشركة (Fakhfakh، 2009).

في هذا الصدد، يشير (Healy و Wahlen، 1999) إلى أنه يمكن تقسيم دوافع تمهيد الدخل إلى ثلاثة دوافع رئيسية، قد ينطوي كل منها على الانتهازية أو المعلوماتية أو كلاهما: دوافع تعاقدية، دوافع سوق رأس المال، دوافع تنظيمية.

ت. **الدوافع التعاقدية:** تلعب الدوافع التعاقدية دورا مهما في تفسير سلوك المديرين، فعندما تبنى التعاقدات على النتائج المحاسبية، يتولد دافع لدى المديرين لتمهيد الدخل، بهدف تخفيض تكلفة التعاقدات، وتجنب القيود المفروضة ضمن بنود التعاقد، وأهم هذه الدوافع: زيادة مكافآت وحوافز الإدارة، التوافق مع شروط الدين، وتحقيق الأمن الوظيفي (نيربي و شهيد، 2020، صفحة 101).

- **زيادة مكافآت و حوافز الإدارة:** تتفق كلا من نظرية الوكالة والنظرية الإيجابية للمحاسبة على أهمية استخدام الشركات لعقود المكافآت والتعويضات للمدراء كوسيلة لتحفيزهم على

تقديم أفضل ما لديهم (قرال، زحاف، و قزال، 2019، صفحة 149). تركز تلك المكافآت والتعويضات في الغالب على صافي الربح، لذا قد يلجأ المديرون إلى إتباع ممارسات لتمهيد الدخل ينتج عنها دخل مستقر وقابل للتنبؤ، للحصول على المكافآت والحوافز المحددة في بنود التعاقد (العبيدي، 2008، صفحة 83).

- **التوافق مع شروط الدين:** تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لطمأنة الدائنين بأن الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وهذا من شأنه خفض مخاطر الإفلاس ومن ثم خفض تكلفة الدين. يرى (Titman و Trueman، 1988) أن الدائنين عادة ما يقومون بوضع قيود عند منح الائتمان، كتسقيف توزيعات الأرباح والاقتراضات، وتزداد حدة هذه القيود بزيادة نسبة الديون، وعليه تلجأ الإدارة إلى تمهيد الدخل لتقليل احتمالية انتهاك تلك الشروط، وتجنب ما قد يترتب عنها (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 574).

- **تحقيق الأمن الوظيفي:** تؤثر الأرقام المحاسبية تأثيراً مباشراً في مقدار الحوافز المالية وغير المالية التي تحصل عليها الإدارة، وكذا في احتمالات إنهاء خدماتها (شتيوي، 2009، صفحة 13). تسعى الإدارة إلى خلق انطباع جيد لدى المساهمين، بهدف تحسين علاقتها بهم وإحراز رضاهم، بما يحقق أمنها الوظيفي ويجنبها المساءلة، وهو ما يدفعها إلى تبني السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى استقرار الدخل، الأمر الذي قد يساهم أيضاً في زيادة شهرتها في سوق العمالة الإدارية (Fudenberg و Tirole، 1995).

ث. دوافع سوق رأس المال

يشكل الاستخدام الواسع للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين دافعا للمديرين لتمهيد الدخل، في محاولة منهم للتأثير في أسعار الأسهم والتوافق مع تنبؤات المحللين الماليين.

- **التأثير في أسعار الأسهم:** قد يلجأ المديرون إلى تمهيد الدخل لإظهاره في صورة طبيعية وتقريبه من الدخل المستهدف، وبالتالي التأثير إيجاباً في قيمة الأسهم، من خلال تخفيض المخاطر الناجمة عن تقلبات الدخل (غزالي و غزالي، 2019، صفحة 192). وفقاً للنظرية التعاقدية-السياسية، إذا كان المديرون يملكون أسهم في الشركة، يكون حافز تمهيد الدخل لديهم أقل، فالمديرون الذين يرغبون في بيع أسهمهم في المدى الطويل يسعون إلى تعظيم قيمة الشركة، في حين أن رغبة المديرين في بيع أسهمهم بسرعة قد تدفعهم إلى رفع سعر السهم في المدى القصير، من خلال زيادة مستوى الدخل (Mard، 2011).

- التوافق مع تنبؤات المحللين الماليين: تمارس الأسواق ضغوطا على المديرين، حيث تمنح علاوة للشركات التي لها اتجاه منتظم ومتزايد للأرباح، أو التي تتجاوز توقعات المحللين. من جهة أخرى، يتجنب المستثمرون الأسهم التي تقل عن التوقعات، مما يضع الإدارة تحت الضغط عند إعداد التقارير المالية، ففي الصين تفرض اللوائح حدا أدنى من الأداء المالي للشركات التي ترغب في إصدار أسهم، أو حتى لمجرد بقائها في السوق المالي، لذا نجد أن هذه القيود تشجع الشركات على تمهيد الدخل بالزيادة (Mard، 2011).

ج. الدوافع التنظيمية

يظهر دور الدوافع التنظيمية عندما يكون للأرباح واستقرارها تأثير على واضعي التشريعات والسياسات الحكومية، وأهم هذه الدوافع: تجنب التكاليف السياسية وتخفيض الأعباء الضريبية. - تجنب التكاليف السياسية: أوضح (Watts و Zimmerman، 1978، الصفحات 115-116) أن القطاع السياسي يتمتع بقدرة على نقل الثروة في المجتمع، والشركات خصوصا أكثر عرضة لذلك، ولهذا تتولد لديها رغبة في الحد من التدخلات الحكومية المحتملة، فتتجه الإدارة إلى استخدام آليات دفاعية كحملات المسؤولية الاجتماعية في الإعلام، والضغط الحكومي، وتخفيض الدخل المعلن عنه، لتفادي لفت انتباه الجمهور، وبذلك تخفض من احتمالية الإجراءات السياسية المعاكسة، وتقلل من التكاليف المتوقعة نتيجة مطالبات النقابات العمالية.

- تخفيض الأعباء الضريبية: تتجه الإدارة إلى تمهيد الدخل لتحقيق وفورات ضريبية، أو تأجيل المدفوعات الضريبية، عن طريق اختيار السياسات المحاسبية، أو التحكم في توقيت الإيرادات والمصروفات، كما أن ذلك قد يقلل من القيمة الحالية للالتزامات الضريبية المستقبلية (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 573).

4.2. العوامل المؤثرة في تمهيد الدخل:

تعددت الأدبيات وازداد اهتمام الباحثين لإيجاد متغيرات من شأنها تفسير توجهات مديري الشركات باتجاه تمهيد الدخل، إلا أنها لم تتفق في تحديد عوامل مؤثرة بشكل شامل وفي اتجاه واحد، حيث أن كل دراسة وضعت عوامل قيد الاختبار، اختلفت درجة تأثيرها باختلاف مجال النشاط والقوانين السائدة والمعمول بها في كل بيئة اقتصادية.

أ. **حجم الشركة:** حاولت نظرية التكاليف السياسية الربط بين حجم الشركة وتعرضها للتدخلات الحكومية، حيث تكتسب الشركات الكبيرة أهمية خاصة، لما لها من تأثير كبير في النشاط الاقتصادي إلى جانب دورها الاجتماعي، لذا تزداد عليها الضغوط السياسية والتكاليف الناتجة عنها (Khalid, Saadaby, و Waheeb, 2020، صفحة 7). وعلى هذا الأساس من المحتمل أن تتبنى الإدارة سياسة تمهيد الدخل، لتجنب الأرباح غير العادية، التي تزيد من احتمالات دخول منافسين جدد، الأمر الذي ينعكس سلباً في موقفها التنافسي وقدرتها في المحافظة على حصتها السوقية؛ كما يجعلها تحت مراقبة مستمرة من قبل الدولة وأجهزتها المختلفة. من ناحية أخرى فإن الانخفاض غير المتوقع في أرباح الشركات الكبيرة قد يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويقلل من ثقة المستثمرين فيها، الأمر الذي قد يؤثر سلباً في أسعار أسهمها (Herrmann و Inoue, 1996، صفحة 165).

ب. **المديونية:** تعتبر المديونية من أهم مؤشرات تقييم كفاءة سياسات التمويل للشركات، كما أنها ذات دلالة بالنسبة للدائنين، إذ توضح هامش الأمان المتاح لاستعادة ديونهم؛ كما تعبر عن مدى اعتماد الشركة على مصادر تمويل خارجية (حميدي، 2011، صفحة 68). تميل الشركات التي تعتمد على الديون بشكل أعلى إلى اختيار السياسات التي تؤدي إلى أرباح أعلى أو أبكر، كما تلجأ إلى التخلي عن السياسات المحاسبية التي تقلل أو تؤجل الأرباح (Khalid, Saadaby, و Waheeb, 2020، صفحة 8). وعليه كلما زادت مديونية الشركات كانت أكثر تمهيداً للدخل، فتذبذب الدخل مؤثر على زيادة المخاطر، مما يدفع الدائنين إلى طلب تكلفة أعلى للتمويل (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 581).

ت. **الربحية:** تعد ربحية الشركة محددًا مهماً لممارسة تمهيد الدخل، فكلما حققت الشركة أرباحاً أعلى، عملت الإدارة على تمهيد الدخل، من خلال تحويل البنود بين الفترات، بهدف خلق انطباع جيد عن أداء الشركة والمحافظة على قيمتها السوقية (القثامي، 2010، صفحة 26). أما إذا عانت الشركة من ضعف الأداء، فمن الصعب أن تجد الإدارة وسائل لتمهيد الدخل، وتقتصر على بعض الممارسات الصورية، لذا فزيادة ربحية الشركة يزيد من احتمال تمهيد الدخل، لوجود الخيارات أمام الإدارة لذلك (جهماني، 2001، صفحة 119).

ث. **المدفوعات الضريبية:** هناك دافع قوي لتوجه الإدارة نحو تمهيد الدخل من أجل تخفيض العبء الضريبي، لأن الضريبة تحسب انطلاقاً من الأرباح المحاسبية، حيث تلجأ الإدارة إلى تمهيد

الدخل لتقليل أثر الضرائب على أرباح الشركة، وتقوم باختيار السياسات المحاسبية للوصول إلى أقل قدر ممكن من المدفوعات الضريبية (شخاترة و الخوري، 2014، صفحة 582).

ج. الكثافة الرأسمالية: يقصد بها مدى اعتماد الشركة على الأصول الثابتة، كالمعدات والعقارات والمنشآت والمصانع لتحقيق أنشطتها، فالشركة ذات الكثافة الرأسمالية تعتمد على أقل قدر من العمالة. تعبر هذه الميزة عن الدور الاجتماعي للشركات في توفير فرص العمل، فالشركات ذات الكثافة الرأسمالية توفر فرص عمل أقل (Moses، 1987، صفحة 363)، مما يحملها مسؤوليات مجتمعية في الحد من الفقر والبطالة، لذا فهي تمتلك دافعا أكبر لتمهيد واستقرار الدخل مقارنة بالشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، وذلك في سبيل التهرب من التكلفة السياسية المترتبة (قرعان، 2005، صفحة 29).

3. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.3. منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، من خلال اختيار 40 شركة جزائرية غير مالية، خلال الفترة 2013-2020، ليتم بعدها الاستناد إلى الطريقة الإحصائية، من خلال تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين ممارسة تمهيد الدخل، والمتغيرات المفسرة (حجم الشركة، المديونية، الربحية، الكثافة الرأسمالية، والمدفوعات الضريبية). بعد الحصول على البيانات المالية للشركات محل الدراسة، تم تقدير نموذج الدراسة، واستخدام الارتباط وبعض الاختبارات الإحصائية لدراسة مدى صلاحية هذا النموذج وفحص الفرضيات، على غرار اختبار المعنوية الكلية (Fisher)، واختبار (Student) لفحص مدى معنوية معاملات الانحدار. و تجدر الإشارة إلى أن معالجة البيانات وتنفيذ مختلف الاختبارات الإحصائية تم باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 25 وبرنامج Excel.

2.3. نموذج الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، مكونة من متغير تابع وهو تمهيد الدخل، وخمسة متغيرات مفسرة ممثلة في: حجم الشركة، ربحية الشركة، مديونية الشركة، الكثافة الرأسمالية للشركة، والمدفوعات الضريبية للشركة:

$$SMOOTH_i = \alpha_0 + \alpha_1 SIZE_i + \alpha_2 PROF_i + \alpha_3 LEV_i + \alpha_4 INCAP_i + \alpha_5 TAX_i + \zeta_i \quad (1)$$

حيث:

SMOOTH_i: مدى ممارسة الشركة i لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة.

SIZE_i: حجم الشركة i خلال فترة الدراسة.

PROF_i: مستوى ربحية الشركة i خلال فترة الدراسة.

LEV_i: مستوى مديونية الشركة i خلال فترة الدراسة.

INCAP_i: الكثافة الرأسمالية للشركة i خلال فترة الدراسة.

TAX_i: المدفوعات الضريبية للشركة i خلال فترة الدراسة.

α_0 : ثابت.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات المخدر النموذج.

ϵ_i : حد الخطأ.

3.3. مصادر جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية لـ 40 شركة جزائرية، منها 5 شركات مدرجة في بورصة الجزائر و35 شركة غير مدرجة، تحصلنا على معظمها من خلال التنقل إلى مقر الشركات والاتصال المباشر بمسيريها، واختيارها كان على أساس إمكانية الحصول على قوائمها المالية، مع استبعاد شركات القطاع المالي (شركات التأمين والبنوك) نظرا لخصوصية قوائمها المالية، وتغطي البيانات الفترة بين 2013 و2020.

4.3. قياس المتغير التابع (تمهيد الدخل):

تم في هذه الدراسة تصنيف الشركات المدروسة إلى ممهدة وغير ممهدة باستخدام نموذج (Eckel, 1981)، الذي يعتمد على تحليل سلوك الدخل مقارنة بسلوك المبيعات خلال فترة زمنية معينة، استنادا إلى معامل التباين لقياس مدى تذبذب الدخل مقارنة بتذبذب المبيعات، بافتراض أن الدخل هو دالة خطية للمبيعات، أي أن كل تغير في المبيعات ينتج عنه تغير مماثل في الدخل، وعليه تعد الشركة ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات:

$$SB = |(CVI / CVS)| \quad (2)$$

حيث: SB يمثل مؤشر تمهيد الدخل؛ CVI هو معامل التباين للتغير في الدخل؛ CVS هو معامل التباين للتغير في المبيعات.

بعد حساب مؤشر تمهيد الدخل بقسمة معامل التباين للتغير في الدخل على معامل التباين للتغير في المبيعات (بالقيمة المطلقة)، كما هو موضح في المعادلة (2)، تم إعطاء الرمز 0

للشركات غير الممهدة للدخل، وهي الشركات التي لها مؤشر تمهيد الدخل (SB) أكبر من أو يساوي الواحد؛ وإعطاء الرمز 1 للشركات الممهدة للدخل، وهي الشركات التي لها مؤشر تمهيد الدخل (SB) أقل من الواحد.

$$\text{SMOOTH} = 0, \text{ if}(SB \geq 1), 1 \quad (3)$$

حيث: if معناها إذا كان.

يتميز هذا النموذج بأنه يأخذ في الحسبان جميع الوسائل المستخدمة في تمهيد الدخل، ويستخدم سلسلة زمنية من البيانات، بدلا من سنة واحدة، فضلا عن اتساقه بالموضوعية لاعتماده أساس إحصائي يوفر مقياسا واضحا لتمهيد الدخل (عقيل، 2003، صفحة 37).

5.3. قياس المتغيرات المفسرة:

يوضح الجدول (1) كيفية قياس المتغيرات المفسرة، والتي تم قسمتها على إجمالي الأصول، من أجل تفادي التأثير السلبي لتشتت البيانات في النتائج، بسبب تباين أحجام الشركات:

الجدول 1: قياس المتغيرات المفسرة.

اسم المتغير	الرمز	طريقة الحساب
حجم الشركة	SIZE _i	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول
ربحية الشركة	PROF _i	النتيجة الصافية \ إجمالي الأصول
مديونية الشركة	LEV _i	مجموع الديون \ إجمالي الأصول
الكثافة الرأسمالية للشركة	INCAP _i	الأصول الثابتة \ إجمالي الأصول
المدفوعات الضريبة للشركة	TAX _i	(النتيجة قبل الضريبة - النتيجة الصافية) \ إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. نتائج الدراسة:

1.4. الإحصاء الوصفي للبيانات:

يلخص الجدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، والتي تخص 40 شركة جزائرية خلال الفترة 2013-2020. يتضح من الجدول أن نصف الشركات (20 شركة) هي ممارسة لتمهيد الدخل، أما الشركات المتبقية (20 شركة) فهي غير ممارسة لتمهيد الدخل. نلاحظ أن أداء الشركات الجزائرية كان سالبا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ مستوى الربحية -7,66% من إجمالي الأصول في المتوسط، في حين كان مستوى المديونية مرتفعاً، بلغ 70,85% من إجمالي الأصول في المتوسط خلال فترة الدراسة. بالنسبة للكثافة الرأسمالية، فقد كانت متوسطة في الشركات الجزائرية، حيث تشكل التثبيات 62,52% من إجمالي الأصول في المتوسط؛ في

حين تمثل المدفوعات الضريبية 6,80% من إجمالي الأصول في المتوسط خلال فترة الدراسة. يتضح من الحدين الأدنى والأعلى وجود قيم موجبة وسالبة، بالنسبة لجميع المتغيرات المفسرة، باستثناء الحجم، مما يعني وجود تذبذب في قيم المتغيرات بين الشركات، إذ كانت الكثافة الرأسمالية الأكثر تشتتاً، تليها المديونية، الحجم، الربحية، ثم المدفوعات الضريبية، بهذا الترتيب.

الجدول 2: الإحصاء الوصفي للبيانات.

TAX	INCAP	LEV	PROF	SIZE	SMOOTH		المتغيرات
					1	0	
40	40	40	40	40	20	20	المشاهدات
0,0680	0,6252	0,7085	-0,0766	9,7654	-	-	المتوسط الحسابي
0,0021	0,2263	0,2698	0,0046	9,7086	-	-	الوسيط
0,2049	2,4628	1,3177	0,6856	1,0664	-	-	الانحراف المعياري
-0,2719	-3,4770	-4,7005	-3,2472	7,6568	0	0	أدنى قيمة
0,9328	5,4684	6,7318	1,3691	12,9989	1	1	أعلى قيمة

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 25.

2.4. دراسة الارتباط:

يلخص الجدول (3) معاملات الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن علاقة الارتباط بين ممارسة تمهيد الدخل وباقي المتغيرات المفسرة كانت غير دالة إحصائياً، باستثناء الربحية والكثافة الرأسمالية، أين كانت دالة إحصائياً عند مستوى 1%، مما يعني وجود علاقة ارتباط قوية وسالبة بين ممارسة تمهيد الدخل ومستوى الربحية، وعلاقة ارتباط قوية وموجبة بين ممارسة تمهيد الدخل والكثافة الرأسمالية. بالنسبة لعلاقات الارتباط بين المتغيرات المفسرة، فقد كانت كلها دالة إحصائياً عند مستوى 1%، باستثناء علاقات الارتباط بالحجم، لكن كل علاقات الارتباط المعنوية كانت ضعيفة أو متوسطة، ولم تكن قوية.

الجدول 3: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

المتغيرات	SMOOTH	SIZE	PROF	LEV	INCAP	TAX
SMOOTH	1	0,210	-0,587**	-0,103	0,569**	0,062
SIZE		1	0,004	-0,067	0,166	0,051
PROF			1	-0,229	-0,270**	-0,368**
LEV				1	0,392**	0,297**
INCAP					1	0,383**

** ارتباط معنوي عند مستوى 1% (من الجهتين).

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 25.

3.4. نتائج تقدير نموذج الدراسة:

يلخص الجدول (4) نموذج الدراسة، حيث بلغ معامل التحديد للنموذج 80,5%، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة مجتمعة تفسر ما قدره 80,5% من الاختلافات الموجودة بين الشركات الممارسة وغير الممارسة لتمهيد الدخل خلال فترة الدراسة، أما باقي الاختلافات فترجع لعوامل أخرى، ومن بينها الأخطاء العشوائية.

الجدول 4: ملخص نموذج الدراسة.

R	R Square	Adj. R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
0,911	0,830	0,805	3,191054483	2,295

المتغيرات المستقلة: TAX, INCAP, LEV, PROF, SIZE

المتغير التابع: SMOOTH

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 25.

يعرض الجدول (5) تحليل التباين لنموذج الدراسة، حيث يتضح أن اختبار (Fisher) كان معنوياً عند 1%، مما يعني أن نموذج الدراسة معنوي، لذا فإن أحد معاملات الانحدار على الأقل معنوي ويختلف عن الصفر بشكل جوهري، وبالتالي فإن أحد المتغيرات المستقلة على الأقل يساهم في تفسير المتغير التابع.

الجدول 5: تحليل التباين لنموذج الدراسة.

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1694,283	5	338,857	33,277	0,000
Residual	346,216	34	10,183		
Total	2040,500	39			

المتغيرات المستقلة: TAX, INCAP, LEV, PROF, SIZE

المتغير التابع: SMOOTH

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 25.

4.4. اختبار فرضيات الدراسة:

سوف نقوم باختبار فرضيات الدراسة انطلاقاً من نتائج اختبار المعنوية لمعاملات الانحدار، بالاعتماد على إحصائية (t) الموضحة في الجدول (6).

أ. **الفرضية الأولى:** بلغت قيمة الاحتمال لمعامل الانحدار المتعلق بحجم الشركة 0,218 وهي أكبر من 5%، مما يعني أن معامل الانحدار α_1 غير معنوي، وبالتالي لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمهيد الدخل وحجم الشركة، أي أن حجم الشركة لا يعتبر من العوامل المفسرة لممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، وهو ما يختلف عن الفرضية الأولى.

ب. **الفرضية الثانية:** بلغت قيمة الاحتمال لمعامل الانحدار المتعلق بمستوى الربحية 0,000 وهي أقل من 5%، مما يدل على أن معامل الانحدار α_2 معنوي، ويشير إلى وجود أثر سلبي للربحية في ممارسة تمهيد الدخل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، أي أن الشركات التي لها مستوى منخفض من الربحية هي التي تمارس تمهيد الدخل، والعكس صحيح.

ت. **الفرضية الثالثة:** بلغت قيمة الاحتمال لمعامل الانحدار المتعلق بمستوى المديونية 0,549 وهي أكبر من 5%، مما يدل على أن معامل الانحدار α_3 غير معنوي، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة، لعدم وجود أي أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى المديونية في ممارسة تمهيد الدخل.

ث. **الفرضية الرابعة:** بلغت قيمة الاحتمال لمعامل الانحدار المتعلق بالكثافة الرأسمالية 0,000 وهي أقل من 5%، وبالتالي فإن معامل الانحدار α_4 معنوي، لذا نقبل صحة الفرضية الرابعة، نظرا لوجود أثر موجب للكثافة الرأسمالية في ممارسة تمهيد الدخل، أي أن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية هي التي تمارس تمهيد الدخل، والعكس صحيح.

ج. **الفرضية الخامسة:** بلغت قيمة الاحتمال لمعامل الانحدار المتعلق بالمدفوعات الضريبية 0,722 وهي أكبر من 5%، مما يعني أن معامل الانحدار α_5 غير معنوي، وبالتالي فإن الفرضية الخامسة غير صحيحة، بسبب عدم وجود أي أثر ذو دلالة إحصائية للمدفوعات الضريبية في ممارسة تمهيد الدخل.

الجدول 6: معاملات الانحدار لنموذج الدراسة.

المتغير التابع:	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
SMOOTH (Constant)	-3,909	5,038	-	-0,776	0,443	-	-
SIZE	0,645	0,514	0,095	1,255	0,218	0,870	1,149
PROF	-4,662	1,102	-0,442	-4,230	0,000	0,457	2,187
LEV	-0,140	0,232	-0,067	-0,606	0,549	0,405	2,470
INCAP	0,645	0,160	0,563	4,032	0,000	0,256	3,910
TAX	1,667	4,639	0,047	0,359	0,722	0,289	3,461

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 25.

5.4. مناقشة النتائج:

تتفق نتائج هذه الدراسة مع (جهماني، 2001) الذي وجد أن حجم الشركات لا يفسر ممارسة تمهيد الدخل. لكنها تختلف مع كل من (Moses، 1987)، (شخاترة و الخوري، 2014)، و (Watts و Zimmerman، 1978) الذين أظهروا وجود علاقة مهمة بين حجم

الشركة وتمهيد الدخل. ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية، واختلاف نظام الحوكمة وآليات الرقابة في الشركات الجزائرية.

تتفق نتائج هذه الدراسة مع كل من (Moses, 1987)، (القشامي، 2010)، و(جهامي، 2001) الذين أظهروا وجود علاقة بين ربحية الشركة وتمهيد الدخل، وذلك لرغبة الإدارة في الإعلان عن دخل مستقر بغض النظر عن ربحيتها الفعلية. تتفق نتائج الدراسة أيضا مع (جهامي، 2001) في عدم وجود علاقة بين مستوى المديونية وتمهيد الدخل؛ وتختلف مع دراستي كل من (شخاترة و الخوري، 2014) و (Khalid, Saadaby, و Waheeb, 2020) اللتان أظهرتا وجود علاقة بين مستوى المديونية وتمهيد الدخل. ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الجزائرية لا تمارس تمهيد الدخل بدافع تجنب مخالفة اتفاقيات الائتمان، أو من أجل طمأنة الدائنين والأطراف ذات العلاقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين الكثافة الرأسمالية وتمهيد الدخل، وهو ما يتفق مع دراسة (عقيل، 2003)، ويختلف مع دراسة (قرعان، 2005)، وهذا يعني أن الشركات الجزائرية ذات الكثافة الرأسمالية تميل إلى تمهيد الدخل. في الأخير، أثبت نتائج الدراسة عدم وجود أي علاقة بين المدفوعات الضريبية وتمهيد الدخل، أي أن الشركات الجزائرية لا تعمل على إظهار استقرار في دخلها المعلن من أجل تجنب ارتفاع مدفوعاتها الضريبية.

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أن مستوى الربحية والكثافة الرأسمالية، تعد من العوامل المفسرة لممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، في حين لا يعد حجم الشركة، مستوى مديونيتها، والمدفوعات الضريبية من العوامل المفسرة لممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية.

5. الخاتمة:

تعد هذه الدراسة محاولة لفحص أهم العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، بالاعتماد على خمسة محددات وهي: حجم الشركة، ربحية الشركة، مستوى المديونية، الكثافة الرأسمالية، والمدفوعات الضريبية. شملت الدراسة 40 شركة جزائرية خلال الفترة بين 2013 و 2020، بالاعتماد على نموذج للانحدار الخطي المتعدد، ومن أجل قياس تمهيد الدخل تم الاعتماد على النتيجة الصافية والمبيعات، من خلال نموذج (Eckel, 1981).

أظهرت نتائج الدراسة أن نصف الشركات الجزائرية المدروسة تمارس تمهيد الدخل، غير أنها لم تظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية يمكن على أساسها إثبات الأثر الذي كان متوقعا لحجم

الشركة، مستوى المديونية، والمدفوعات الضريبة في ممارسة تمهيد الدخل، في حين أثبتت النتائج أن تمهيد الدخل يتحدد بمستوى ربحية الشركة وكثافتها الرأسمالية، حيث تبين وجود تأثير لهاتين الخاصيتين في ممارسة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، يمكن تفسيرها باختلاف الطابع الاقتصادي والمؤسسي، واختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول، على اعتبار أنها أجريت في بيئات اقتصادية مختلفة، إضافة إلى اختلاف الفترات التي أجريت فيها، إذ تمت أغلب الدراسات في العقدين ما قبل الأخيرين. وانسجاما مع نتائج (كيموش، 2015، صفحة 150) تتطلب هذه النتائج من السلطات الجزائرية إعادة النظر في السياسات المحاسبية المطبقة، والمرونة المتاحة للمفاضلة بين عدة بدائل، وتخفيض هوامش التقدير التي يتمتع بها المدبرون، وخصوصا بعد الإصلاحات التي مست الممارسة المحاسبية في الجزائر. رغم أهمية النتائج المتوصل إليها والتفسيرات المقدمة لها، إلا أنها تعتبر غير كافية، ويصعب الحكم بشكل نهائي على الإشكالية المدروسة، لذلك توصي هذه الدراسة بالآتي:

- بذل الجهود للحد من ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الجزائرية، من خلال توعية المدققين بأساليب وسياسات تمهيد الدخل التي يمكن أن يتبعها المدبرون للتأثير في البيانات المالية ونتائج الأعمال، وبالتالي التأثير في قرارات مستخدميها.
- يجب على السلطات المسؤولة عن تنظيم ووضع المعايير المحاسبية تقليص الفجوات عن طريق تقليل بدائل السياسات المحاسبية التي تسمح بمعالجة نفس الحدث بطرق مختلفة، علاوة على ذلك من المهم توسيع متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- ركزت هذه الدراسة على فحص ما إذا كان هناك تمهيد للدخل أم لا، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في ممارسة تمهيد الدخل، ولكن لم يتم التطرق لكيفية إدارة أرقام الدخل وتحديد العناصر المستخدمة، وهو ما يمكن تداركه في الدراسات المستقبلية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغات الأجنبية:

1. Belkaoui, A. (2004). *Accounting Theory* (éd. 6). USA: Thomson Learning.
2. Chong, H. G. (2006, November). Is income smoothing ethical? *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 18 (1), 41-44.
3. Copeland, R. (1968). Income Smoothing. *Journal of Accounting Research*, 6, 101-116.
4. Eckel. (1981). The Income Smoothing Hypothesis Revisited. *ABACUS*, 17 (1), 28-40.
5. Fakhfakh, I. B. (2009). Free cash flow, gestion des resultats et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Françaises et Americaines. Thèse du Doctorat, Université de Reims Champagne Ardenne.
6. Fudenberg, D., & Tirole, J. (1995). A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents. *Journal of Political Economy*, 103 (1), 75-93.
7. Healy, P., & Wahlen, J. (1999). A Reviw of the Earnings Management Literature and its Implication for Standard Serring. *Accounting Horizons*, 13 (4), 365-383.
8. Herrmann, D., & Inoue, T. (1996). Income Smoothing and Incentives by Operation Condition: An Empirical Test Using Depreciation Chanes in Japan. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*, 5 (2), 161-177.
9. Imhoff, E. (1981). Income smoothing: an analysis of critical issues. *Quarterly Review of Economics and Business*, 21 (3), 23-42.
10. Rezazadeh, K., Soumehsaraei, B. G., & Gholizadeh, M. H. (2014). An Overview Income Management and Income Smoothing and its Importance in Accounting. *Kuwait chapter of Arabian Journal of Business & Management Review*, 4, 134-138.
11. Koch, B. (1981). Income Smoothing: An Experiment. *The Accounting Review*, 56 (3), 574-586.
12. Mard, Y. (2011). Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des résultats comptables. *Comptabilité et Connaissances*, France, halshs-00581229
13. Moses, O. (1987). Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes. *The Accounting Review*, 62 (2), 358-377.
14. Saadaby, M. D., Khalid, S., & Waheeb, G. (2020). Factors Affecting the Practice of Income-smoothing Policy (An Applied Study On Sudanese Banks). *Journal of Entrepreneurship Education*, 23 (5).
15. Sun, I., & Rath, S. (2008). Fundamental Determinants, Opportunistic Behavior and Signaling Mechanism: An Integration of Earnings

Management Perspectives. *International Review of Business Research Papers*, 4 (4), 406-420.

16. Trueman, B., & Titman, S. (1988). An Explanation for Accounting Income Smoothing. *Journal of Accounting Research*, 26, 127-139.
17. Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. *The Accounting Review*, 53 (1), 112-134.

2.6. المراجع العربية:

18. العبيدي ص. ب. (2008). دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق.
19. القثامي ف. س. (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
20. قرعان س. ص. (2005). العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن.
21. جهمني ع. ع. (2001). سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان. *المجلة العربية للمحاسبة*, 4 (1), 142-103.
22. حميدي ك. س. (2011). العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. رسالة ماجستير في علوم المحاسبة، جامعة الكوفة، العراق.
23. شتيوي أ. أ. (2009). دراسة تطبيقية لتحليل العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, 29 (1), 179-114.
24. شخاترة م. ز. & الخوري ع. ف. (2014). مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات الأردني. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*, 10 (4), 597-569.
25. عقيل ح. ح. (2003). تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية. رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق.
26. غزالي ز. & غزالي ر. (2019). ممارسات إدارة الأرباح ومدى انتهاجها في شركات المساهمة: دراسة قياسية لمجموعة من الشركات الجزائرية. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*, 3 (1), 200-187.
27. قزال إ.، زحاف ص. & قزال أ. (2019). قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*, 5 (1), 158-145.
28. كيموش ب. (2015). دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح: حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر. *المجلة العربية للمحاسبة*, 18 (2), 155-121.

29. نيربي ح. ع. & شهيد ر. ح. (2020). أثر تمهيد الدخل في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 5 (13)، 96-111.

7. ملاحق:

الملحق 1: قائمة الشركات المدروسة.

الرقم	اسم الشركة	الفترة المدروسة	الرقم	اسم الشركة	الفترة المدروسة
1	CCLS Skikda	2020-2013	21	مؤسسة النسيج الجزائرية	2019-2013
2	SPA Asmidal	2019-2013	22	ميناء جن جن جيجل	2019-2013
3	SPA Cosider	2019-2013	23	ميناء سكيكدة	2019-2013
4	SPA RED MED	2019-2013	24	ميناء مستغانم	2019-2013
5	SPA Sider El Hadjar	2019-2013	25	تعاونية الحبوب و الحضر قالمة	2020-2013
6	المؤسسة الوطنية للدراجات سيكدا	2020-2013	26	Lenamarbeur Guelma	2020-2014
7	Ciments Hadjar Soud	2019-2013	27	بيو فارم	2020-2014
8	Raffinerie Skikda	2019-2013	28	AOM-INVEST	2020-2017
9	SCS El Milia	2019-2013	29	صيدال	2020-2013
10	شركة الطاسيلي ورقلة	2019-2013	30	الأوراسي	2020-2013
11	شركة موستافى مستغانم	2019-2013	31	رونية	2019-2013
12	مجمع سونطراك	2019-2013	32	BOUKA Guelma	2020-2013
13	مدبغة الجلود جيجل	2019-2013	33	Beton El Fadjouj	2020-2013
14	مطاحن عمر بن عمر	2019-2013	34	Production de l'Électricité	2020-2013
15	مطاحن مرمورة	2019-2013	35	GTP	2020-2013
16	ملبنة الساحلي سكيكدة	2019-2014	36	Ciment De Tebessa	2019-2013
17	ملبنة الصومام	2019-2013	37	EPE-ETRS Souk Ahras	2019-2013
18	ملبنة هارون	2019-2013	38	SPA Ferme Samal	2018-2014
19	مؤسسة الإسمت بسور الغزلان	2019-2013	39	مطاحن أرغيس	2020-2013
20	مؤسسة الفلين	2019-2013	40	الشركة الإفريقية للزجاج	2019-2013